مراتب الاستعارة في البلاغة العربية

أ . م . د بيان شاكر جمعة
جامعة الأنبار

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين ....

وبعد ...

فإن البلاغة العربية لا تني تقدم لنا إمكانات لدراستها وذلك أنها كانت وما تزال مثار جدل بين الدارسين قديما وحديثا ، ومن هذه الإمكانات التي يمكن تقديم وجهة نظر فيها مشكلة ترتيب أبواب الحقيقة والمجاز وترتيب مراتب الاستعارة بناء عليها ومن هنا يأتي البحث محاولة في تفهم تلك المراتب وكيف نظر إليها البلاغيون وكيف أمكنهم أن يفاضلوا بين أشكال المجاز ويرتبونها في تلك المراتب.

ومن الواضح أن دراسة هذه المراتب سوف تنير لنا الدرب في مشكلة الإعجاز فقد اتفق البلاغيون على أن القرآن الكريم يقع في أعلى مراتب تلك البلاغة العربية وأن بين هذه المرتبة العليا والمرتبة الدنيا التي تقترب من كلام الحيوانات مراتب عديدة يتفاضل على أساسها الكتاب والبلغاء ، وسوف تقتصر دراستنا على مراتب الاستعارة وذلك أنها في عرف البلاغيين أعلى مراتب المجاز .

والتساؤل الذي يحاول البحث الإجابة عليه يتعلق بتلك المراتب التي وضعها البلاغيون للاستعارة ، فقد وجدنا أن البلاغيين يتفقون على أن ثمة أفضلية وأبلغية بين أنواع الاستعارة ، وإذا سحبنا هذا الكلام على القرآن الكريم نصبح أمام مشكلة خطيرة وهي مفاضلة بعض الكلام الإلهي على بعض ، ترى لماذا تمت مفاضلة بعض الاستعمالات اللغوية على بعض لتقودنا نحو هذا الإشكال ؟ ألا يمكن إعادة النظر بهذه التفضيلات ؟ .

1- مراتب المجاز .

حاز المجاز على الاهتمام البالغ مع عبد القاهر الجرجاني وبعده حتى (صار المجاز في تعارف الناس بمنزلة الحقيقة بل هو أقرب إلى التعريف من الحقيقة وأولى بالاستعمال منها وأحق بالإفهام)"1" وهذا مبرر في حمى الاهتمام بالمجاز والاتجاه صوبه مع

الشعراء المولدين والجدد منذ زمن بشار وأبي نواس وأبي العتاهية ومسلم وصولا إلى أبي تمام والمتنبي ، وهو ما سبق أن أشار إليه الجاحظ"2" ، وما يبرزه لنا ابن المعتز بوضوح حينما يتحدث عن فنون البديع والتي قال بصددها أن هؤلاء الشعراء لم يسبقوا غيرهم إليها ولكنها كثرت في أشعارهم وأن الشعراء الأقدمين كانوا يقولون من هذا الفنّ البيت والبيتين"3" فالشاعر الجاهلي والإسلامي لم يكن يعبأ بالمجاز ولم يكن يفتعله افتعالا بل يتركه يجيء عفوا ، وأما الشعراء المحدثون فقد صار المجاز صناعة يتعمدونها ، ومنطلقا يفهم منه النقاد والبلاغيون جمال الكلام ، بل صارت الحقيقة نفسها مجازا على رأي ابن جني الفريد في الخصائص"4".

لم تكن هذه الفكرة تقود التفكير البلاغي منذ بدايته ، فالبلاغيون قبل عام 300 ه كانوا موقنين أن الكلام يحتوي على مراتب ولكنها مراتب يقتضيها الصوت والوضوح ، قال الجاحظ : (كلما كانت الدلالة أوضح وأفصح وكانت الإشارة أبين وأنور كان أنفع وأنجع)"5" فهذه التمييزات للأفضل والأفصح والأنفع منطلقة من وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ودقة المدخل ، وهي تمييزات تختص باللفظ وطريقة إيصاله للمعنى ودلالة النصوص بشكل عام ، وفي موضع آخر يتحدث عن الألفاظ والمعاني سويا فيقول : (وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره ومعناه في ظاهر لفظه .... فإذا كان المعنى شريفا واللفظ بليغا وكان صحيح الطبع بعيدا من الاستكراه ومنزها عن الاختلال مصونا عن التكلف ، صنع في القلوب صنيع الغيث في التربة القديمة) "6" فقلة عدد الألفاظ أو الإيجاز مع الوضوح أساسان لتمييز الكلام ذي المرتبة العالية .

كما نقل الجاحظ عن بشر بن المعتمر تقسيمه للكلام على ثلاث مراتب وهي اللفظ الرشيق العذب الفخم السهل الواضح المعنى واللفظ العامي السوقي واللفظ الغريب الوحشي ويقرر رؤيته : (فالقصد في ذلك أن تجنب السوقيَّ والوحشيّ، ولا تجعَلَ همَّك في تهذيب الألفاظ، وشغلَكَ في التخلُّص إلى غرائب المعاني، وفي الاقتصاد بلاغٌ، وفي التوسُّط مجانبةٌ للوُعورة، وخروجٌ مِن سبيلِ مَن لا يحاسب نفسَه)"7" والتوسط عنده هو المرتبة العليا في البلاغة التي لا تذهب نحو التقعر والتكلف ولا نحو السهولة والبساطة والوضوح التام بل لكل من هاتين المنزلتين مقام وخيرها كلها في التوسط والاعتدال .

ويبدو أن الجاحظ لا يقف وحيدا في ميدان التفضيل بحسب الفصاحة بل يسانده معاصروه من مثل ابن قتيبة الذي وضع كتابه أدب الكاتب بأبوابه تقويم اللسان والخط والمعرفة والأبنية ، وهي أبواب تتعلق بصحة اختيار الألفاظ وفصاحتها "8" فهو يحث

على تهذيب الألفاظ ومجانبة اللحن مع مجانبة المزح ، والأمر نفسه ينطبق على بعض التابعين للجاحظ كأبي هلال العسكري الذي يقول : (إنّ مدار البلاغة على تحسين اللفظ... وإنما يدلُّ حسن الكلام وإحكام صنعته ورونق ألفاظه وجودة مطالعه وحسن مقاطعه وبديع مباديه وغريب مبانيه على فضل قائله وفهم منشئه)"9" فهو يزيح المعاني من المعادلة ليثبت أن الفضل مقصور على الألفاظ وتحسينها ورونقها وجودة مطالعها وحسن مقاطعها وهي صفات تتعلق باللفظ والصوت والفصاحة فقط .

استمر هذا التفضيل حاضرا حتى صار المؤيدون لجمالية الأصوات والألفاظ يرتبون الكلام في مراتب صوتية ولفظية فهذا ابن سنان الخفاجي يجعل الفصاحة نعتا للألفاظ إذا وجدت على شروط معينة ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد عنده على فصاحتها وبحسب مقدار تلك الأوصاف تأخذ القسط من الوصف"10" وقسم هذه الشروط على قسمين يهتم الأول منها بالألفاظ المفردة وهي ثمانية شروط والثاني منها بالألفاظ المركبة وهي ثمانية أيضا ، وبالتسلسل مع هذه الشروط وباكتمالها في الألفاظ تحوز على قمة الفصاحة .

كما ينظر السابقون إلى المجاز والحقيقة على أن لكل منهما موضعا يحسن فيه فالجاحظ يقول : (من البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها إذا كان الإفصاح أوعر طريقة وربما كان الإضراب عنها صفحا أبلغ في الدرك وأحق بالظفر)"11" وهو يضع معيار الوعورة والملاءمة لقياس مدى ضرورة الكناية أو الإفصاح في موقع ما ، وهذا يعني أن الجاحظ كان يجعل استعمال الحقيقة مفيدا في مواضع معينة كما أن استعمال الكناية مفيد في مواضع أخرى بل أن ابن المقفع يفضل الحقيقة والإفصاح على الكناية المجازية فيقول: (أو ما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف) "12".

وأما الجرجاني فقد تناول قضية المجاز مقدما كلاما عن مرتبتي الحقيقة والمجاز بهذا التفصيل : (اعلم أن الذي يوجبه ظاهر الأمر ... أن يُبدأ بجملة من القول في الحقيقة والمجاز ويُتبع ذلك القول في التشبيه والتمثيل ثم يُنسق ذكر الاستعارة عليهما ويؤتى بها في أثرهما وذلك أن المجاز أعم من الاستعارة والواجب في قضايا المراتب أن يُبدأ بالعام قبل الخاص)"13" ففكرة المراتب واضحة عنده بل يمكن القول بأنه أول من رتب المراتب بهذا الشكل ، فهو يجعل أشكال المجاز تمثل مراتب يتلو بعضها بعضا أو يتراتب بعضها فوق بعض .

كما يبدو أن البلاغيين اتفقوا بعد الجرجاني – متأثرين برأيه هذا – على أن للكلام مراتب عديدة أعلاها درجة هي ما لا يمكن أن يزاد عليها وحينئذ تكون تلك الصورة في الطبقة العليا من الحسن وأما المرتبة السفلى فهي التي إن انتُقِص منها شيء أصبحت خارجة عن حد البلاغة وبيْن الطرفين مراتب مختلفة ، وهذا فحوى كلام السكاكي والرازي والعلوي والتفتازاني "14".

لقد نقل الجرجاني إلينا إجماعا قاطعا بقوله: (إنَّ المجازَ أَبداً أبلَغُ منَ الحقيقة)"15" مظهرا وقاطعا بأهمية المجاز ومحتفيا به على حساب التعبير الحقيقي، وقد انتقلت حمى هذا التفضيل إلى غيره من البلاغيين حتى يمكننا القول بأنها عمت جميع البلاغيين وأصبحت كأنها حقيقة لا يمكن الجدل فيها"16" ويلخص ابن قيم الجوزية مسألة أهمية المجاز بقوله عنه : (كثر في كلامهم حتى صار أكثر استعمالا من الحقائق)"17" .

وقبل أن نلج إلى حضرة المجاز يحق لنا أن نثير تساؤلا أوليا : ما الفرق بين تلك المراتب وكيف يرتبها البلاغيون ؟ وربما أعاننا السكاكي في الإجابة فقد صرح بقوله : (إن المجاز أبلغ من الحقيقة وأن الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه وأن الكناية أوقع من الإفصاح بالذكر)"18" فقابل بين المجاز والحقيقة ، والاستعارة والتصريح بالتشبيه ، والكناية والإفصاح ، وتابعه القزويني فقابل بين الأركان على الشاكلة نفسها "19" وذلك يعني عندهم أن الكلام إما أن يكون حقيقة أو مجازا ، والمجاز أبلغ من الحقيقة ، وفي الحقيقة مراتب الأولى هي مرتبة التصريح بالتشبيه والثانية هي مرتبة الكناية التي تقف ضدا للإفصاح ، وفي المجاز لدينا مراتب أيضا تقف الاستعارة على قمتها .

ولكن الجرجاني يقرر تابعية التمثيل والتشبيه للاستعارة "20" أي أنهما من باب المجاز وليست الكناية كذلك وفي موضع آخر يقرر أن الكلامَ الفصيحَ ينقسمُ قسمين قسمٌ تُعزى المزيةُ فيه إلى اللفظِ وقسمٌ يعزى ذلك فيه إلى النظم والقسم الأول يشمل الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حَدِّ الاستعارة أي (كلُّ ما كان فيه على الجملةِ مَجازٌ واتساعٌ وعُدُولٌ باللفظ عن الظاهر)"21" فيجعل الكناية والاستعارة والتمثيل من باب المجاز .

وأما العلوي فيرى أن(الكناية والتمثيل ... نوعان من أنواع الاستعارة والاستعارة أعم منهما)"22" ولم يوضح لنا كيف تكون الكناية نوعا من الاستعارة ، ومع ذلك يدعم العلوي رأيه هذا بأغلبية البلاغيين الذين قالوا بمجازية الكناية ، فيما ينقل عن ابن الخطيب الرازي أنه (أنكر كونها مجازا وزعم أن الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد

بمعناها معنى ثانيا هو المقصود)"23" ونقل في موضع آخر أنها (يتجاذبها أصلان حقيقة ومجاز وتكون دالة عليهما معا عند الإطلاق)"24" ويبدو أن دلالتها على المجاز والحقيقة لديه هي مجرد دلالة وأما حقيقتها فهو يقف فيها مع اتفاق البلاغيين في كونها مجازا ، لأنه يصرح بما يختاره في النهاية : (على الجملة فإن الاستعارة والتمثيل والكناية كله معدود من أودية المجاز بخلاف التشبيه)"25".

لقد برزت بعض الآراء التي تجعل من الكناية حقيقة لا مجازا ، فقد نقل العلوي أن ابن الخطيب الرازي زعم أن الكناية حقيقة لأنها عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى ثانيا هو المقصود "26" كما نقل لنا الحلبي خلافا حول كون الكناية من باب الحقيقة أو من باب المجاز أو أنها يتجاذبها الطرفان "27" ونقل الزركشي عن الشيخ عز الدين أنها حقيقة لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره ولم تخرجه عن أن يكون مستعملا فيما وضع له"28" وصرح السيوطي بأنها حقيقة "29" ونقل ذلك عن ابن عبد السلام أيضا فهي عنده استعملت فيما وضعت له وأريد بها الدلالة على غيره وهو رأي تقي الدين السبكي المشروط باستعمال اللفظ في معناه مراداً منه لازم المعنى أيضاً ، لأن رأي السبكي أن الكناية تنقسم على حقيقة ومجاز"30" وهناك رأي متوسط قال به صاحب التلخيص مفاده أن الكناية لا حقيقة ولا مجاز وذلك لأنه يمنع في المجاز أن يراد المعنى الحقيقي مع المجازي ، والكناية على خلاف هذا إذ يجوز فيها إرادة المعنيين"31" .

وأما القائلون بمجازيتها فهم أغلب البلاغيين كالجرجاني "32" وابن الأثير الذي جعلها جزءا من الاستعارة "33" والعلوي أعلن في موضع ترجحها بين الحقيقة والمجاز"34" والسبكي برأيه المشروط يعد الكناية مجازا في حال لم يرد المعنى بل عبّر بالملزوم عن اللازم وذلك أنك تستعمل اللفظ في غير ما وُضع له"35".

وفي الوقت نفسه نقل البلاغيون إجماعا حول كون الكناية أبلغ من التصريح"36" على الرغم من كونهما من باب الحقيقة التي تنقسم على حقيقة مصرح بها وأخرى مكنى عنها، ولكن حسب كلام الجرجاني تندرج الكناية ضمن المجاز لأنها قائمة على معنى المعنى في الوقت الذي تعتمد فيه الحقيقة على المعنى الظاهر والمباشر والصريح إذ تحدث عن ضربي الحقيقة والمجاز وقال عن الثاني (لا تصِلُ منه إلى الغرضِ بدلالة اللفظِ وحدَه، ولكنْ يدلُّكَ اللفظُ على معناه الذي يَقْتضيه موضوعُهُ في اللغةُ، ثُمَّ تَجدُ لذلك المعنى دَلالةً

ثانيةٌ تَصِلُ بها إلى الغَرَض ومَدارُ هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل)"37" أي أن طريق الوصول إلى المعنى في المجاز وفنونه الاستدلال لا المباشرة أي أن نتخذ الألفاظ ومعانيها الأولى دليلا لنصل إلى المعنى المطلوب.

ومن هذا الخلاف ينبع لدينا الخلاف الثاني حول التشبيه فهل يمكننا أن نعده حقيقة أم أنه من باب المجاز ؟ لقد أجاب العلوي على ذلك بتفصيل مغن إذ ذكر مذهبين في ذلك ، الأول أنه معدود من باب المجاز بحجة أن قولنا زيد أسد التي يعدها من باب الاستعارة معدود في المجاز فيجب إذن أن يعد قولنا زيد كالأسد في الشجاعة في المجاز أيضا إذ لا فرق بينهما إلا من جهة ظهور الأداة ولأن التمثيل إذا كان معدودا في المجاز في نحو قولنا فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى فالتشبيه مثله ، والثاني إنكار كونه معدودا في المجاز بحجة أن المجاز استعمال اللفظ في غير موضعه الأصلي وقولنا زيد كالأسد مستعمل في موضعه الأصلي، وبعد هذا يختار أن التشبيه معدود في علوم البلاغة وهو من أبلغها ولذا فهو قريب من أن يكون من المجاز"38" .

كما انتهى العلوي إلى عدم مجازية التشبيه فقال عنه أنه : (إنما يكون وروده على جهة المبالغة فيما تعلق به)"39" أي أنه حقيقة وليس مجازا ولكنه يأتي من أجل المبالغة في تصوير الشجاعة في قولنا زيد كالأسد ، ويقرر ذلك في موضع آخر: (التشبيه المظهر الأداة ... ليس من جملة المجاز)"40" ولم يكتف بتخصيص التشبيه مظهر الأداة بل زاد في المسألة فقال : (على الجملة فإن الاستعارة والتمثيل والكناية كله معدود من أودية المجاز بخلاف التشبيه)"41" .

ونقل لنا السيوطي رأيا بذلك قائلا عن التشبيه: (زعم قوم أنه مجاز والصحيح أنه حقيقة قال الزنجاني في المعيار لأنه معنى من المعاني وله ألفاظ تدل عليه وضعا فليس فيه نقلُ اللفظ عن موضوعه وقال عز الدين إن كان بحرف فهو حقيقة أو بحذف فهو مجاز بناء على أن الحذف من باب المجاز)"42" وإذا كان المراد بالحذف هنا حذف أداة التشبيه فهو مما لا يخلق تمييزا كبيرا بين النوعين لأنه يظل تشبيها وإن كان بمعنى حذف المشبه فهو من باب الاستعارة وهو من المجاز باتفاق البلاغيين ، كما قال السيوطي في شرح عقود الجمان :(الاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها مجاز وهو حقيقة)"43" ومن الملاحظ هنا أن آراء السيوطي والزنجاني وعز الدين تنضاف إلى الآراء القائلة بأن التشبيه حقيقة لا مجاز ، وقد ذكر الحلبي أن قوما قالوا أن التشبيه حقيقة ولم يذكر من هم بالضبط ولكنه ذكر أن الذي عليه جمهور علماء البيان أنه من باب المجاز وأيده "44".

2- الأصول البلاغية للمجاز واصطدامها بالتعبير القرآني .

يبدو أن البلاغيين بعد عبد القاهر أجمعوا على أصل كبير وهو أن الكلام ينتظم في مراتب وأن أعلى مرتبة فيه تسمى مرتبة الإعجاز ،على الرغم من اختلافهم حول المراتب وحقيقتها وبين كونها مراتب بحسب فصاحة الألفاظ أو بحسب المجاز أو بحسب النظم ، ونحن نقتصر في بحثنا على من يرتبون مراتب للاستعارة فقط .

ويستند هذا الأصل إلى أصل أكبر منه أيضا يقول أن الألفاظ تعبر عن المعاني فإذا كان لدينا معنى الشجاعة فيمكننا أن نعبر عنه بالحقيقة فنقول إنه شجاع وهي المرتبة الأدنى من المراتب ويمكننا استعمال المجاز فنقول في التشبيه إنه كالأسد ونقول في الاستعارة جاء الأسد وهكذا ، وهذا هو لب ما قاله الجرجاني : (أنَّ مِن شأنِ المعاني أن تَختلِفَ عليها الصورُ وتَحدُثَ فيها خواص ومزايا من بعد أن لا تكون)"45"وما قاله العلوي: (صح تأدية المعنى بطرق كثيرة وجاز في تلك الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض فلا جرم جاز تطرق الزيادة والنقصان والكمال إليها)"46" وقوله : (إذا أردت أن تحكي عن زيد بأنه شجاع فبالطريق اللغوية أن تقول زيد شجاع يشبه الأسد في شجاعته وإذا أردت الاتيان بهذا المعنى على طريق البلاغة فإنك تقول فيه رأيت الأسد وكأن زيدا الاسد فالأول هو الاستعارة والثاني على طريق التشبيه)"47" وقد نقل السيوطي عن الطيبي قوله : (إذا أردنا إيراد معنى قولنا زيد جواد مثلا في الأصول الثلاثة نقول في طرق التشبيه زيد كالبحر في السخاء زيد كالبحر زيد بحر وفي طرق الاستعارة رأيت بحرا في الدار ثم لجة زيد كثرت ثم لجة زيد متلاطم أمواجها)"48" وكأني بالبلاغيين يريدون منا أن نفهم أن هناك طبقة أعلى للتعبير عن كل معنى من المعاني وهناك طبقة أوطأ ومراتب بينهما ، ويمكن للمتكلم أن يختار إحدى هذه الطرق على أن أعلاها منزلة تكمن في الاستعارة .

ولنا هنا أن نسأل : أفي كل موضع يكون استعمال المجاز أولى من الحقيقة ؟ فلماذا إذن نستعمل الحقيقة ؟ ولماذا استعملها القرآن الكريم ؟ وما دام المجاز أبلغ من الحقيقة فلم استعمل القران الحقيقة أكثر من المجاز ؟ وما دمتم تقولون بأن القران الكريم معجز وهو في الطبقة العليا من البلاغة فكيف يكثر فيه استعمال الحقيقة على ما هو أبلغ منها وهو المجاز ؟ .

لقد وصلت مسألة التفضيل حدا أصبحنا نجد فيه بعض التجاوز على بلاغة القران الكريم فقد قال العلوي: (قال تعالى "فغشاها ما غشى""49" فهذه أبلغ من الآية التي قبلها لأن

إبهامها أكثر فلهذا كان أبلغ وأوقع ولهذا فإنه قال في الأولى "فغشيهم من اليم ما غشيهم""50" واليم هو البحر فصار الذي أصابهم من الألم والتعب إنما هو من البحر خاصة لا من غيره بخلاف الثانية فإنه أبهم الأمر الذي غشيها ولم يخصه بجهة دون جهة وهذا لا محالة يكون أبلغ لأن الإنسان يرمي به خاطره في كل مرمى ويذهب به كل مذهب)"51" وعلى الرغم من أن هذا الأمر ينطلق من مسألة الحذف إلا أن التفضيل تم بين ترك الفعل (غشي) مطلقا وبين إسناده إلى اليم أو الماء ، ومن الواضح أن لدينا ها هنا استعارة لأن اليم لا يغشي بل هو يغرق ، أن فهم العلوي للأبلغية ينطلق من الأكثر بلاغة لا من الأكثر مبالغة لأنه يوضح أن الأبلغية عنده تتعلق بالإبهام الناتج عن الإخفاء المتعمد في قوله تعالى (فغشيهم من اليم ما غشيهم) ، فهل يمكننا الحديث عن تفضيل بعض الألفاظ على بعض وخصوصا في القرآن الكريم على هذه الشاكلة ؟ ، وأما إذا كان مفهوم الأبلغية منطلقا عنده من المبالغة لا من البلاغة فإن الحديث عن كون لفظة أبلغ من اختها يصبح ممكنا لأن المقصود منها سيكون أكثر مبالغة لا أكثر بلاغة . وقد وجدنا أنه يقضي باشتقاق الأبلغية من البلاغة حينما قال عن علم البيان أن (كل من لا حظ له في هذا العلم لا يمكنه معرفة الفصيح من الكلام والأفصح ولا يدرك التفرقة بين البليغ والأبلغ)"52" وقوله: (قال المحققون من أهل هذه الصناعة أن الاستعارة أبلغ من التشبيه... لأن الاستعارات في القران الكريم أكثر من التشبيهات ومن أجل هذا عظمت بلاغته وارتفعت فصاحته) "53" فقد جعل القرآن الكريم عظيم البلاغة وفي الدرجة العليا منها لأنه يتضمن الاستعارة التي يراها أبلغ من التشبيه أو أكثر بلاغة ، ومثله قوله في موضع آخر : (اعلم أن أرباب البلاغة ... مطبقون على أن المجاز في الاستعمال أبلغ من الحقيقة وأنه يلطف الكلام ويكسبه حلاوة ويكسوه رشاقة والعَلَمُ فيه قوله تعالى "فاصدع بما تؤمر""54" وقوله "وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا""55" فلو استعمل الحقائق في هذه المواضع لم تعط ما أعطى المجاز من البلاغة)"56" إذ يصرح هنا أن المجاز أبلغ من الحقيقة لأنه يمنح النص بلاغة لا تمنحها إياه الحقيقة ، ولكنه يقضي باشتقاقها من المبالغة في موضع آخر فيقول : (إذا قلت زيد أسد فقد نفيت عنه ما يدل على أنه ليس بأسد لأن الذاتين لا يكونان ذاتا واحدة فلا جرم لا تحصل المبالغة المقصودة من الاستعارة فلا تكون الإعارة حاصلة)"57" وبالنسبة إلينا فإن المشكلة تكمن في تفضيل المجاز على الحقيقة لدى البلاغيين لأن ذلك يقود إلى ما وقع فيه العلوي نفسه من تفضيل بعض القرآن على بعض .

3- مرتبة الاستعارة .

تلك هي المرتبة الأعلى من مراتب البيان أو المجاز فالبلاغيون بعد عبد القاهر الجرجاني مطبقون على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه"[58]" والغريب في الأمر أن لا أحد من البلاغيين السابقين عليه قال بذلك فلم نجد ذلك عند العسكري أو الجاحظ أو ابن المعتز مثلا ، ويأتينا السكاكي ليضع لنا سببا في ذلك فيراه كامنا في أمرين أحدهما أن في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه الشبه وأما في الاستعارة فيتساوى الطرفان تماما، والثاني أن الاستعارة مجاز مخصوص الفائدة فيه دعوى الشيء ببينة وأما التشبيه فليس فيه ثمة دعوى "[59]" .

ومقارنة بالخلافات التي مرت معنا حول كون التشبيه والكناية من الحجاز أو من الحقيقة يتبين لنا بالتأكيد أن الاستعارة تحوز المرتبة العليا في باب المجاز فالجرجاني يتحدث عن الجاز والاستعارة قائلا : (المجازَ أعمُّ من حيثُ إنَّ كلَّ استعارةٍ مجازٌ وليس كلُّ مجازٍ استعارةً)"[60]" وقوله في موضع آخر : (اعلم أن الذي يوجبه ظاهر الأمر وما يسبق إلى الفكر أن يُبدأ بجملة من القول في الحقيقة والمجاز ويُتبع ذلك القول في التشبيه والتمثيل ثم يُنسق ذكر الاستعارة عليهما ويؤتى بها في أثرهما وذلك أن المجاز أعم من الاستعارة والواجب في قضايا المراتب أن يُبدأ بالعام قبل الخاص والتشبيه كالأصل في الاستعارة وهي شبيه بالفرع له أو صورة مقتضبة من صوره)"61" أي أن المجاز وهو استعمال اللفظ فيغير ما وضع له اعم من الاستعارة وهي صورة خاصة من صور المجاز، وهذا ما قال به القزويني حينما صرح باعتماد الاستعارة التي هي مجاز على التشبيه"62" ولذا يكون التشبيه أساسا للمجاز الذي يضم الاستعارة وكأنه قاعدة لتأسيسها ومنطلق لها ، وبهذا الاعتبار تكون الاستعارة أعلى مرتبة من التشبيه ، وأما السيوطي فقد فصل المسألة بقوله: (أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها واتفق البلغاء على أن الاستعارة أبلغ منه، لأنها مجاز وهو حقيقة، والمجاز أبلغ، فإذاً الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة، وكذا الكناية أبلغ من التصريح والاستعارة أبلغ من الكناية كما قال في عروس الأفراح: إنه الظاهر، لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة، ولأنها مجاز قطعاً وفي الكناية خلاف)"[63]".

وأما السكاكي فقد جعل الكناية والمجاز أصلين ففي الكناية ينتقل من اللازم إلى الملزوم وفي المجاز – والاستعارة من ضمنها – يتم الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، ولما كان طريق الانتقال من الملزوم إلى اللازم في الكناية بالغير وهو العلم بكون اللازم

مساويا للملزوم أو أخص منه ، أمكن تأخير الكناية لكونها بالنظر إلى هذه الجهة نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد "64" فالاستعارة تحصل باللفظ المفرد والكناية بالمركب كما أن الكناية تجمع التصريح وإرادة المعنى الثاني في الوقت الذي لا تحتاج فيه الاستعارة سوى إلى المعنى الثاني فقط ولا يمكن معها التصريح ، ولكن كلام السكاكي هذا لا يفاضل بين المراتب بقدر ما يريد منه التدرج في تناول الكناية والاستعارة ، مع أننا قد نفهم منه أن الأصل هو المجاز والفرع عليه هو الكناية، ولو ذهبنا إلى التفصيل الذي أورده بعد ذلك فسنجده يقول : (إن الكلمة ... إذا استعملت فإما أن يراد معناها وحده أو غير معناها وحده أو معناها وغير معناها معا فالأول هو الحقيقة في المفرد وهي تستغني في الإفادة بالنفس عن الغير والثاني هو المجاز في المفرد وأنه مفتقر على نصب دلالة مانعة عن إرادة معنى الكلمة والثالث هو الكناية ولا بد من دلالة حال والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح)"65" ونفهم منه سببا آخر لتأخير الكناية فهي عبارة يراد بها معناها وغير معناها في آن واحد كما أن الكناية تقترب من الحقيقة في دلالة اللفظ وتفترق عنها في التصريح وعدمه .

وأما ابن الأثير فقد جعل الكناية جزءا من الاستعارة وهي بحكم استعارة خاصة ونسبتها إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام فكل كناية استعارة وليس كل استعارة كناية ، ومن جهة أخرى فالاستعارة جزء من المجاز "66" .

وقد صرح العلوي في موضع بأن الاستعارة عامة والكناية خاصة ولهذا فإن كل استعارة هي كناية وليست كل كناية استعارة"67" متفقا مع ابن الاثير ، وجمعهما في موضع آخر قائلا : (فأما الكناية والتمثيل فهما نوعان من أنواع الاستعارة والاستعارة أعم فيهما)"68" مما يؤيد كون الاستعارة أعلى مراتب الكلام .

4- مراتب الاستعارة .

بعد أن تبينت لنا معالم مراتب المجاز ، على الرغم من الخلاف الذي ظل دائرا بين البلاغيين حول التشبيه والكناية بين حقيقيتهما ومجازيتهما وحول كونهما جزءا من الاستعارة أم أجزاء مستقلة عنها ، فالاستعارة في حد ذاتها تضم مراتب أيضا وقد أشار إلى ذلك الجرجاني بقوله : (تجدُ في الاستعارةِ العاميَّ المبتذَلَ، كقولنا: "رأيتُ أسداً، ... والخاصيُّ النادرُ الذي لا تَجِدُه إلاَّ في كلامِ الفُحول)"69" ولهذا ميز أولا بين مرتبتين منها وهي الاستعارة على حد التشبيه والاستعارة على حد التمثيل فقال : (فإذا كان الشبه بين المستعار منه والمستعار له من المحسوس والغرائز والطباع وما يجري مجراها من

الأوصاف المعروفة كان حقها أن يقال إنها تتضمن التشبيه ولا يقال أن فيها تمثيلا وضرب مثل وإذا كان الشبه عقليا جاز إطلاق التمثيل فيها)"70" كتمييز أولي بين نمطين أي أننا يمكن أن نصطلح عليهما الاستعارة التشبيهية والاستعارة التمثيلية .

وبعد ذلك نجد الجرجاني يقسم الاستعارة على مفيدة وغير مفيدة ، وقد قال عن غير المفيدة بأنها لا يتم فيها سوى استبدال اسم باسم بين جنسين كالبشر والحيوان ، وأما المفيدة فإنها تنقسم على الاستعارة الإسمية والاستعارة الفعلية وفي الإسمية قسمان أحدهما أن تنقله عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم فتجريه عليه كقولنا رأيت أسدا والثاني أن يؤخذ الاسم على حقيقته ويوضع موضعا يبين فيه شيء يشار إليه فيقال هذا هو المراد بالاسم والذي استعير له ومثاله قول لبيد :

وغداة ريح قد كشفت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها "71"

وذلك أنه جعل للشمال يدا وذلك كله لا يتعدى التخيل والوهم والتقدير في النفس من غير أن يكون هناك شيء يحس وذات تتحصل ، فغايتك أن تقول أراد أن يثبت للشمال في الغداة تصرفا كتصرف الانسان في الشيء "72" ويبدو أن الجرجاني لم يكن مهتما جدا بالمصطلحات ولا بالثبات عليها فمن الممكن القول الآن عن هذا التقسيم بأنه يشبه التقسيم السابق فبعد أن أنجز الحديث عن هذين القسمين قال: (ويفصل بين القسمين ... أن التشبيه الذي هو المغزى من كل استعارة ... وجدته يأتيك عفوا ... في رأيت أسدا... وإن رمته في القسم الثاني وجدته لا يؤاتيك تلك المؤاتاة إذ لا وجه لأن تقول إذ أصبح شيء مثل اليد للشمال ... وإنما يتراءى لك التشبيه بعد أن تخرق إليه سترا وتعمل تأملا وفكرا)"73" ومعلوم أن التشبيه كما مر معنا مجاله المحسوسات والتمثيل مجاله المعقولات ، وبيت لبيد يحوي استعارة على سبيل التمثيل لأن تقدير التشبيه فيه يتم بصعوبة كما أنه تقدير عقلي .

وينص الجرجاني في موضع آخر على رغبته في تدريج الاستعارة من الضعف إلى القوة فالأول أن يُرى معنى الكلمة المستعارة موجودا في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة ، والثاني أن يكون الشبه مأخوذا من صفة هي موجودة في كل واحد من المستعار له والمستعار منه على الحقيقة كقولك رأيت شمسا فالشبه مراعى في التلألؤ وهو موجود في نفس الانسان المتهلل، والثالث أن يكون الشبه مأخوذا من الصور العقلية وذلك كاستعارة النور للبيان وقد قال عن هذا الضرب أنه المنزلة التي تبلغ عندها الاستعارة غاية شرفها ويتسع لها كيف شاءت المجال في تفننها وتصرفها ولهذا فإن لها

أساليب كثيرة على أصول أحدها أن يؤخذ الشبه من الأشياء المحسوسة للمعاني المعقولة والثاني أن يؤخذ الشبه من الأشياء المحسوسة لمثلها إلا أن الشبه مع ذلك عقلي والأصل الثالث أن يؤخذ الشبه من المعقول للمعقول"74" وهي تقسيمات تنبني على اعتبار وجه الشبه وطرفي التشبيه .

ويأتي السكاكي ليزيد مسألة الاستعارة تفصيلا وتوضيحا وتقسيما مبنيا على ركني التشبيه أو ركني الاستعارة فيجعلها أولا تنقسم على مصرح بها وهي التي يذكر فيها المشبه به ومكنى عنها وهي التي يذكر فيها المشبه ، والمصرح بها تنقسم على تحقيقية إذا كان المشبه المتروك شيئا متحققا حسيا أو عقليا ، وتخييلية إذا كان ذلك المتروك وهميا محضا لا يتحقق إلا في الوهم ، ثم تقسم كل واحدة منهما على قطعية وهي أن يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ما له تحقق حسي أو عقلي، أو على ما لا تحقق له البتة إلا في الوهم ، واحتمالية وهي أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارة على ما له تحقق، وأخرى على ما لا تحقق له ، وهذه هي أقسام الاستعارة بحسب المشبه والمشبه به ، وقد تقسم على أصلية إذا كان معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا أوليا، وتبعية بأن لا يكون داخلا دخولا أوليا وربما لحقها التجريد فسميت مجردة أو الترشيح فسميت مرشحة "75" ولم يفضل بعض هذه الأقسام على بعض كما فعل شارحه المعروف التفتازاني إذ قال : (والترشيح أبلغ من التجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه)"76" ومن المعلوم أن الابتعاد عن التشبيه بتناسيه يعطي الاستعارة مبالغة أكثر مما يمنحه لها الاقتراب منه ،وهذا ما أكده ابن الأثير بقوله أنك : (كلما زدت التشبيه فيها إخفاء ازدادت الاستعارة حسنا ورونقا حتى أنك تراها أعجب ما يكون إذا كان الكلام ألف تأليفا إن أردت أن تفصح فيه بالتشبيه خرجت إلى شيء يحط من درجته ويضع من قدره)"77" لأن مبنى التشبيه قائم على التصريح بالمشابهة وأما الاستعارة فمبناها على تناسي التشابه والتوجه صوب المطابقة فحينما نقول رأيت أسدا فإن السامع يظن للوهلة الأولى أنه أسد على الحقيقة ثم تأتي له بالقرينة المانعة من إرادة الحقيقة لتجعل الكلام مجازا .

ثم أضاف السيوطي أن (أبلغ أنواع الاستعارة التمثيلية كما يؤخذ من الكشاف وتليها المكنية فهي أبلغ من التصريحية صرح به الطيبي لاشتمالها على المجاز العقلي)"78" وفي موضع آخر قال أن أبلغ مراتب الاستعارة هي المرشحة تليها المجردة ثم المطلقة"79" لأن الترشيح من شرائط حسن الاستعارة ثم جعل الغريبة أحسن من القريبة والتفصيلية أحسن من الإجمالية "80" ثم قال في موضع آخر أن التخييلية أبلغ من

التحقيقية"81" وما يلفت نظرنا هنا استعمال لفظ أحسن بدلا من أبلغ لدى السكاكي فهل كان واهما في ذلك أم أنه يرى حسنها بهذا الترتيب ؟ .

5- مزية الاستعارة .

وأما بخصوص سبب كون الاستعارة في المرتبة العليا فقد لخص العسكري ذلك في (شرح المعنى وفضل الإبانة عنه أو تأكيده والمبالغة فيه أو الاشارة إليه بالقليل من اللفظ أو يحسن المعرض الذي يبرز فيه ... ولولا أن الاستعارة المصيبة تتضمن ما لا تتضمنه الحقيقة من زيادة فائدة لكانت الحقيقة أولى استعمالا) "82" فالاستعارة عنده أكثر فائدة من الحقيقة وإن لم تكن لدينا فائدة من استعمالها فاستعمال الحقيقة أولى .

والجرجاني يرى أن فائدتها تكمن في إرادة إخفاء التشبيه ومحو صورته من الوهم فإذا كشفنا التشبيه وأعدنا الاستعارة إلى أصلها ، أصبح الكلام فاترا والمعنى نازلا وذلك يقود في النهاية إلى ذهاب الأريحية التي كنا نجدها مع الاستعارة "83" وفي موضع آخر يضيف المبالغة والاختصار والإيجاز فضلا عن الأساس فيها ألا وهو التشبيه"84" وفي موضع آخر يتحدث عن الإيهام"85" ففي الاستعارة يوهم السامع في قولنا رأيت أسدا بأن أسدا قد تمت رؤيته على الحقيقة ، كما أن من فوائدها أنها تبرز المعاني في صورة مستجدة تزيد قدرها نبلا وتوجب لها بعد الفضل فضلا ، وفضيلة إعطاء الكثير من المعاني باليسير من اللفظ وأنها تريك المعاني اللطيفة كأنها قد جسّمت وتلطف الأوصاف الجسمانية فتصبح روحانية"86" أي ما يمكن تسميتهما التجسيم والتجريد ، كما يتحدث الجرجاني عن التشديد والقوة في إثبات المعاني"87" وهو نفسه معنى التأكيد الذي تحدث عنه قبل قليل ، كما يضيف في موضع آخر التلطف فحينما نقول رأيت أسدا نتلطف حتى نجعل زيدا من فرط شجاعته يجب له أن يحصل على الأسدية بدليل شجاعته الوافرة ومن المستحيل أن يعرى عن هذه الصفة "88" وقد يتم الجمع بين عدةِ استعاراتٍ مراعاة لتصوير الحال الواحد من عدة جهات"89" وأخيرا يضيف النظم بوصفه المعيار الأفضل في حسن الاستعارة فيقول عن استعارة ما أنها (على لُطْفها وغَرابتها، إنَّما تَمَّ لها الحسْنُ وانتهى إِلى حيثُ انتهى، بما تُوخِّيَ في وضْع الكلامِ من التقديمِ والتأخيرِ)"90" .

ولم يخرج معاصرو الجرجاني وتابعوه عن هذه الأسس كثيرا فقد لخص ابن جني ذلك في فوائد المجاز الثلاث الاتساع والتوكيد والتشبيه"91" ولم يتحدث ابن الأثير سوى عن التوسع في الكلام وهو يقع في التشبيه والاستعارة والمجاز أي في المجاز كله، كما تحدث عن السبب الممكن لاستعمال الاستعارة ويراه كامنا في المشاركة بين المنقول إليه

والمنقول منه في الصفات "92" ، كما تحدث عن التخييل والتصوير فمن وظائف الكلام أن يقرب الصورة من الفهم حتى كأننا نراها عيانا ، ثم أن هذا التخييل أكثر إثباتا للمعنى المراد وذلك أنها تنقل السامع عن خلقه الطبيعي ويتغير تحت تأثيرها الجبان ليكون شجاعا "93" .

وأما العلوي فيجعل الدلالة باللازم والتابع أكشف لحال الشيء وأبين لظهوره وأقوى تمكنا في النفس مما ليس بهذه الصفة "94" وحينما تحدث عن أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز في المقاصد الثلاثة جعل الاستعارة من ضمن المقصد الثاني الذي يعود إلى اللفظ وجعل السبب كامنا في تقوية حال المذكور فإذا قلت رأيت أسدا كان أقوى من قولك رأيت رجلا يشبه الأسد ، كما أنها تستعمل بسبب ما يحصل فيها من التوكيد بخلاف الحقيقة فأنت إذا قلت رأيت أسدا في سلاحه كان أكثر تأكيدا ووقعا في النفوس من قولك رأيت رجلا كريما أو شجاعا "95" .

وأما السيوطي فقد اتفق مع سابقيه في بعض الأمور وانفرد ببعضها فجعل مزية الاستعارة كامنة في إظهار الخفي وإيضاح الظاهر الذي ليس بجليّ، أو حصول المبالغة، أو المجموع، ومثل لإظهار الخفي قوله تعالى : (وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ)"96" فاستعير لفظ الأم للأصل، لأن الأولاد تنشأ من الأم كما تنشأ الفروع من الأصول وحكمة ذلك تمثيل ما ليس بمرئي حتى يصير مرئياً، فينتقل السامع من حد السماع إلى حد العيان، وذلك أبلغ في البيان على حد تعبيره ، ومثال إيضاح ما ليس بجلي ليصير جليّاً: (واخْفِضْ لهما جنَاحَ الذّل مِنَ الرحْمَة)"97" ، فإن المراد أمر الولد بالذل لوالديه رحمة، فاستعير للذل أولاً جانب ثم للجانب جناحاً وتقدير الاستعارة القريبة واخفض لهما جناح الذل، أي اخفض جانبك ذلاً ، وحكمة الاستعارة في هذا جعل ما ليس بمرئي مرئياً لأجل حسن البيان ومثال المبالغة: (وفَجَّرْنَا الأرضَ عُيوناً)"98" وحقيقته: وفجرنا عيون الأرض، ولو عبر بذلك لم يكن فيه من المبالغة ما في الأول المشعر بأن الأرض كلها صارت عيوناً"99" وإذا كان السيوطي قد اتفق مع سابقيه في إظهار الخفي والمبالغة فإنه يعرض لنا تحليلا وافيا عن فائدة جديدة وهي إيضاح الظاهر الذي ليس جليا ليكون جليا .

6- قضية الأبلغية .

إذا كانت الاستعارة تحتل كل هذه المساحة وتحتوي على كل هذه الفوائد والمميزات فلا عجب أن جعلها البلاغيون أبلغ الفنون البيانية أو المجازية وعلى قمة هرم مراتب الكلام، ولكن ترتيبها على هذه الشاكلة يوهم بين الأفضلية والأبلغية المشتقة من المبالغة.

فالرماني وردت عنده عبارة أبلغ وأردفها بعبارة أحسن بتعليقه على قول امرئ القيس: (في صفة الفرس قيد الأوابد والحقيقة فيه مانع الأوابد ، وقيد الأوابد أبلغ وأحسن)"100" مما يشير إلى أن الأبلغ والأحسن مترادفة عنده ، ومع ذلك فقد قصر معنى الأبلغية في موضع آخر على المبالغة فقال : (قال ﷻ (فاصدع بما تؤمر)"[101]" حقيقته فبلغ ما تؤمر به والاستعارة أبلغ من الحقيقة ... والمعنى الذي يجمعهما الإيصال إلا أن الإيصال الذي له تأثير كصدع الزجاجة أبلغ)"102" .

وأما العسكري فإنه كما مر معنا يجعل غرض الاستعارة كامنا في شرح المعنى وفضل الإبانة عنه أو تأكيده والمبالغة فيه أو الاشارة إليه بالقليل من اللفظ أو يحسن المعرض الذي يبرز فيه"103" فهو لم يقصر الاستعارة على مفهوم المبالغة ولهذا فهي أبلغ عنده لأنها أكثر مبالغة ولأنها أكثر شرحا للمعنى ولأنها أوجز ولأنها أكثر تزيينا وتحسينا من الحقيقة .

والجرجاني وردت عنده عدة اصطلاحات تشير إلى الأبلغية بشكل عام دون أن تحصر معناها في حد معين فيقول : (رأيتَ العقلاءَ كلَّهم يُثْبِتون القولَ بأنَّ مِن شأْنِ الاستعارةِ أن تكونَ أبداً أَبلغَ من الحقيقة)"104" ولكنه في مواضع أخرى يبين أن المقصود بالأبلغية المبالغة أو أن عبارة (الاستعارة أبلغ من التشبيه) تعني أنه أكثر مبالغة منها وبذلك فهما متساويان من حيث الأفضلية ولكنهما يختلفان في المبالغة فقط فهو يقول : (التشبيه يحصل بالاستعارة على وجه خاص وهو المبالغة ... وكما أن التشبيه الكائن على وجه المبالغة غرض فيها وعلة كذلك الاختصار والإيجاز غرض من أغراضها)"105" وهذا يعني أن الاستعارة أكثر مبالغة من التشبيه وأنها أخصر وأوجز منه، ولكن هل حصلت الاستعارة على المجازية بمبالغتها أم باختصارها ؟ .

يؤكد الجرجاني كثيرا على فكرة المبالغة فيقول في موضع آخر : (ان الاستعارة من شأنها أن تسقط ذكر المشبه من البين وتطرحه وتدعي له الاسم الموضوع للمشبه كما مضى من قولك رأيت أسدا تريد رجلا شجاعا ... لقصدك أن تبالغ ... كي تقوي أمر المشابهة وتشدده) "106" وقوله : (ليستِ المزيةُ التي تُثْبتها لهذه الأجناس عَلَى الكلام المتروكِ على ظاهرِه، والمبالغةُ التي تدَّعى لها في أنفسِ المعاني التي يَقْصِدُ المتكلمُ إليها بخَبَره، ولكنها في طريق إثباتهِ لها وتقريرِه إياها تفسيرُ هذا أنْ ... ليستِ المزيةُ التي تَراها لقولك "رأيتُ أسداً" على قولك رأيتُ رجلاً لا يتميزُ عن الأَسد في شجاعته وجُرأته

أنك قد أَفدْتَ بالأول زيادة في مساواته الأسد، بل أن أَفدْتَ تأكيداً وتشديداً وقوةً في إثباتك له هذه المساواةَ، وفي تقريرِكَ لها) "107" ويقول أن سبب الحسن والمزية في الاستعارة : (أَنَّك إذا قُلْتَ: "رأيتُ أسداً"، كنتَ قد تلطَّفْتَ لما أَردْتَ إثباتَه له من فَرْط الشَّجاعةِ، حتى جعلْتَها كالشَّيءِ الذي يَجبُ له الثبوتُ والحصولُ، وكالأمرُ الذي نُصِبَ له دليلٌ يَقطع بوجودهِ وذلك أَنه إذا كان أَسداً، فواجبٌ أن تكونَ له تلك الشجاعةُ العظيمةُ، وكالمُستحيلِ أو الممتنعِ أنْ يَعْرى عنها وإذا صرَّحتَ بالتَّشبيه فقلتَ: "رأيتُ رجلاً كالأسد"، كنتَ قد أَثبتَّها إثباتَ الشيءِ يترجَّحُ بين أن يكونَ وبين أن لا يكونَ، ولم يكنْ مِنْ حديثِ الوجوبِ في شيء)"[108]" مما يعني أن التشبيه قائم على الترجح بين المشابهة وعدمها وأما الاستعارة فكأنك وضعت دليلا على أن الرجل هو شجاع شجاعة عظيمة باستعمالك لفظ الأسد له ، ويقول : (إذا قال: "رأيتُ أسداً"، ودلَّكَ الحالُ على أنه لم يُرِدِ السبعَ، علمتَ أنه أرادَ التشبيهَ، إلا أنَّه بالغَ فجعلَ الذي رآه بحيث لا يتميَّزُ عن الأسد في شجاعته)"109" وهذه النصوص تؤكد أن المراد بالأبلغية المبالغة لا البلاغة فليست ثمة عبارة أكثر بلاغة من عبارة أخرى على الإطلاق وإنما المطابقة لمقتضى الحال هي التي تجعل النص بليغا.

وهو في مواضع أخرى يستعمل ألفاظ القوة والضعف والفضيلة والنقص فيدرج أنماط الاستعارة بحسبها ويقول : (أريد أن أدرِّجها من الضعف إلى القوة وأبدأ في تنزيلها بالأدنى ثم بما يزيد في الارتفاع ... فالذي يستحق ... أن يكون أولا من ضروب الاستعارة أن يُرى معنى الكلمة المستعارة موجودا في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة إلا أن لذلك الجنس خصائص ومراتب في الفضيلة والنقص والقوة والضعف)"[110]" وقوله في موضع آخر : (وإنما يقع الفرق ... من جهة القوة والضعف والزيادة والنقصان) "111" وإذا كان المقصود بالقوة والضعف قوة المبالغة وضعفها فهذا ممكن ومثله الفضيلة والنقص والتي يمكن ترجمتها بالزيادة والنقصان في وضوح الدلالة وهو أساس في علم البيان لأن المقصود المزيد من الإيضاح عبر المزيد من المبالغة بما يتفق والغرض المقصود .

ولكن الجرجاني لا يقف عند هذه الاستعمالات فهو يستعمل لفظ المزية والحسن وغيرها من الألفاظ التي تدل على التفضيل الجمالي وكأن الاستعارة عنده أجمل عموما من التشبيه والحقيقة فهو يقول عن النمط الثالث من الاستعارة : (أن يكون الشبه مأخوذا من الصور العقلية ... وهذا الضرب هو المنزلة التي تبلغ عندها الاستعارة غاية شرفها

ويتسع لها كيف شاءت المجال في تفننها وتصرفها)"112" فعبارة غاية شرفها لا تعني المبالغة بل تعني غاية جمالها ، وقوله : (قد أَجمعَ الجميعُ على أن ... للاستعارةِ مزيةً وفَضلاً ... إذا قلْتَ: ... "رأيتُ أسداً"، كان لِكلامِكَ مزيةٌ لا تكونُ إذا قلتَ: رأيتُ رجلاً هو والأسدُ سواءٌ، في معنى الشجاعةِ)"113" ومن المعلوم أن المبالغة لا تكسب الكلام مزية وفضلا ، ومثله قوله : (تجدُ في الاستعارةِ العاميَّ المبتذَلَ كقولنا: "رأيتُ أسداً، ووردتُ بحراً، ولقيتُ بَدراً" والخاصيُّ النادرُ الذي لا تَجِدُه إلاَّ في كلامِ الفُحول، ولا يَقْوى عليه إلا افرادُ الرِّجال) "114" والمقصود بالعامي المبتذل المعروف المتداول وهذا ما يؤكد طبقات حسن الاستعارة ، ومنها أيضا قوله : (إن أردت أن تظهر لك عزيمتهم على إخفاء التشبيه ومحو صورته من الوهم فأبرز صفحة التشبيه واكشف عن وجهه .... ثم انظر هل ترى إلا كلاما فاترا ومعنى نازلا واخبر نفسك هل تجد ما كنت تجده من الاريحية)"115" حتى أصبحت الاستعارة تمنح النص أريحية لا يمنحها التشبيه إذا كشفنا عن وجهه ، وكذا قوله : (واعلمْ أنَّ مِن شأنِ "الاستعارةِ" أنك كلما زدْتَ إرادتَكَ التشبيهَ إخفاءَ، ازدادتِ الاستعارةُ حُسْناً، حتى إنَّك تَراها أغْرَبَ ما تكونُ إذا كان الكلامُ قد أُلِّف تأليفاً إن أردتَ أن تُفْصح فيه بالتشبيه، خرجْتَ إلى شيءٍ تعافه النفس ويلفظه السمع)"116" فكلما أظهرنا شيئا من أركان الاستعارة قلت قيمتها وجماليتها حتى نصل التشبيه الذي تعافه النفس ، وقوله : (ما بيَّنَّاهُ في "الكناية"، و "الاستعارة" و "التمثيل" وشرحناه، من أَنْ من شأن هذه الأجناسِ أن توجِبَ الحسْنَ والمزيَّةَ، وأنَّ المعاني تُتصوَّرُ مِنْ أجْلها بالصورِ المختلفة، وأن العلمَ بإيجابها ذلك ثابتٌ في العقولِ، ومركوزٌ في غَرائز النفوسِ)"117" ففنون البيان كلها توجب الحسن والمزية على الحقيقة وهي أفضل منها وأجمل لدى الجرجاني .

وأما السكاكي فيجعل الاستعارة متضمنة للمبالغة في التشبيه "118" بل أن ذلك هو السبب في أن كانت عنده أقوى من التصريح"119" ولكنه في موضع آخر يتحدث عن شروط لتكون الاستعارة حسنة وتبتعد عن القبح وهي رعاية جهات حسن التشبيه وأن لا تشمها من جانب اللفظ رائحة التشبيه"120" ومن الواضح أن جهات حسن الاستعارة لا تتعلق بالمبالغة بل بكيفية صياغتها بشكل عام.

ويصرح القزويني كما فعل السابقون بأن الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه "121" ويشير في موضع إلى أن الترشيح أبلغ من التجريد لاشتماله على المبالغة "122" ولكنه في

موضع آخر يصرح أيضا أن : (الاستعارة أبلغ من الحقيقة لأنه لا بلاغة في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه)"123" وقوله لا بلاغة يعني أنه ليس هناك جمال في إيراد الحقيقة في مقابل جمال الاستعارة ، ويتفق معه التفتازاني في ذلك "124" فجعل الأبلغية مشتقة من البلاغة لا من المبالغة .

ويجعل العلوي المبالغة مقصودة في استعمال الاستعارة فيقول : (إذا قلت زيد أسد فقد نفيت عنه ما يدل على أنه ليس بأسد لأن الذاتين لا يكونان ذاتا واحدة فلا جرم لا تحصل المبالغة المقصودة من الاستعارة فلا تكون الإعارة حاصلة) "125" كما ينقل في موضع آخر اتفاق البلاغيين على كون الاستعارة أقوى من التشبيه وقد مر معنا ان مصطلح القوة قد يصلح للدلالة على قوة المبالغة "126" كما يتناول التأكيد والقوة وشدة الوقع في نفس السامع وهي كلها مرادفات ممكنة للمبالغة "127" ولكنه في مواضع أخرى يصرح بأن المجاز في مثل قولنا أحياني اكتحالي بطلعتك مما (يحسن موقعه ويقع في البلاغة أحسن هيئة ويكسب الكلام رونقا وطلاوة)"128"ولم يقل يكسب الكلام مبالغة ولا يحسن في المبالغة بل جعل استعمال الاستعارة من البلاغة ، بل أنه يصرح بذلك عند حديثه عن الاستعارة قائلا : (إذا أردت أن تحكي عن زيد بأنه شجاع فبالطريق اللغوية أن تقول زيد شجاع يشبه الأسد في شجاعته وإذا أردت الاتيان بهذا المعنى على طريق البلاغة فإنك تقول فيه رأيت الأسد)"129" ومثله حديثه عن التشوق النفسي فالعبارة الحقيقية عنده مكتملة لا تدعو النفس إلى التشوق نحو الكمال وأما العبارة المجازية ومنها الاستعارة فهي لا تدع السامع يعرف المعنى على جهة الكمال فيحصل معها تشوق نحوه"130" وحديثه عن أن الاستعارة كلما ازدادت خفاء ازدادت حسنا ورونقا "131" ومن المعلوم ان ازديادها في الخفاء يعني تغير مراتبها .

كما يتحدث الحلبي عن المزية التي تمنحها الاستعارة للكلام والحسن والفائدة ومع ذلك يقرر أن الاستعارة تمنح الكلام قوة تزيد على التعبير الحقيقي"132" كما يقرر أن الاستعارة ابلغ من التشبيه بشكل عام"133" مما يشير لنا إلى أن الحلبي يتفق مع البلاغيين السابقين في كونها أبلغ ولكنه مع ذلك يراها أجمل .

ومثلهم السيوطي الذي جعل الاستعارة أبلغ من التشبيه لأننا ننتقل فيها من اللازم إلى الملزوم ولكنه يوضح المراد بالأبلغية نصا فيقول : (والمراد بالأبلغية إفادة زيادة تأكيد للإثبات ومبالغة في الكمال في التشبيه لا زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة)"134"

ولكنه في موضع آخر يخلط بين البلاغة والمبالغة فيقول : (أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها واتفق البلغاء على أن الاستعارة أبلغ منه، لأنها مجاز وهو حقيقة، والمجاز أبلغ، فإذاً الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة)"135" فقوله من أعلى أنواع البلاغة وكون الاستعارة أبلغ منه يعني أن الأبلغية متعلقة بالبلاغة لا بالمبالغة ، كما أنه جمع عدة أمور في موضع آخر فجعل الحكمة من استعمال الاستعارة إظهار الخفي وإيضاح الظاهر الذي ليس بجليّ، أو حصول المبالغة، أو المجموع"136" أي المبالغة والإيضاح والإظهار، وهذا يعني أن المبالغة إحدى الأمور الداعية للاستعارة وليست وحدها فقط ، كما أنه يتحدث عن كون: (الترشيح من شرائط حسن الاستعارة ... والغريبة أحسن من القريبة والتفصيلية أحسن من الإجمالية) "137" واستعمال اصطلاح الاحسن يوهم بأن المراد به الأجمل لا الأكثر مبالغة .

خاتمة:

يبدو من خلال رحلتنا المطولة هذه أن البلاغيين يتفقون على بعض الأمور الجوهرية والمهمة في البلاغة العربية ، ومن ذلك اتفاقهم حول مراتب البيان العربي بفنونه الثلاث التشبيه والاستعارة والكناية فضلا عن التفريعات العديدة كالمجاز وأشكاله والتمثيل والحقيقة ، ولكنهم وهم يفرعون الفروع ويضبطون الأصول حاولوا ترتيب الفنون البيانية في مراتب متدرجة تبدأ بالأدنى أو الأصل وهو الحقيقة يليه التشبيه ثم الكناية ثم الاستعارة، كما أنهم حاولوا تصنيف مراتب لكل فن بتدريج آخر من الأدنى إلى الأعلى .

ولكن هذا الترتيب يثير مشاكل جمة واجهنا بعضها في ثنايا البحث ولعل أخطرها الوقوف أمام النص القرآني العظيم بالمفاضلة والترتيب بين فنون البيان ، مما يعني أن يكون بعض القرآن أفضل من بعض أو أبلغ أو ألطف ، وهو خطر كبير لست أدري كيف جاز للبلاغيين العرب الوقوع فيه .

كما أن المشكلة الكبرى الثانية تتعلق بالكلام العربي نفسه فهل يمكننا القول بأن الاستعارة أبلغ من التشبيه دوما ؟ إذن لماذا يستعمل العرب مرتبة التشبيه في كلامهم وتركوا استعمال الاستعارة في بعض المواضع ؟ ألا يمكن القول وفق نظرية النظم أن لكل فن من الفنون البيانية المحل الذي يقتضيه وأن استعمال فن آخر بدلا عنه يعني الوقوع في الخطأ التعبيري .

وهذا البحث لم يحاول سوى تشخيص المشكلة عسى أن يتيح العمر فرصة العودة إلى الموضوع ومعالجة مسألة جمال التشبيه وأهمية الفنون البيانية في مواضعها المناسبة لها فالبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال كما هو معروف من تعريفها المشهور .

ومن المؤكد أن في البحث أخطاء وهنات هنا وهناك ولكنه لذلك يظل عملا بشريا قابلا للنقص والخطأ لكي يظل الله تعالى وكتابه منزهين تماما عن كل نقص وخطأ ، وعسى أن ننتفع من أخطائنا في المستقبل فلا نقع فيها مجددا عبر نصائح الأخوة التي ننتظرها بفارغ الصبر ، نسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الهوامش

[1] – الجامع الكبير ، 2 : 30 .
[2] – ينظر : البيان والتبيين ، 1 : 7 – 9 .
[3] – ينظر البديع ، لابن المعتز : 2 .
[4] – ينظر : الخصائص ، 2 : 447 إذ قال : (اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة وذلك عامة الأفعال) .
[5] – البيان والتبيين ، 1 : 75 .
[6] – نفسه ، 1 : 83 .
[7] – نفسه ، 1 : 255 .
[8] – ينظر أدب الكاتب ، 14 .
[9] – كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ، 20 .
[10] – ينظر سر الفصاحة ، 63 .
[11] – البيان والتبيين ، 1 : 88 .
[12] – نفسه ، 1 : 117 .
[13] – أسرار البلاغة : 29 .
[14] – ينظر : دلائل الاعجاز ، 35 ، ومفتاح العلوم ، 415 ، ونهاية الايجاز للرازي ، 43 ، والطراز للعلوي ، 1 : 68 ، ومختصر المعاني ، 18 .
[15] – دلائل الإعجاز : 70 .
[16] – ينظر مثلا المصباح 156 ، الإيضاح للقزويني ، 1 : 310 ، الجامع الكبير ، 2 : 83 ، النكت في إعجاز القران للرماني ، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القران ، 87 ، الطراز للعلوي ، 1 : 156 ، جوهر الكنز للحلبي ، 51 ، شرح عقود الجمان ، 104 ، مفتاح العلوم ، 412– 415 ،
[17] – الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ،10– 11 .
[18] – مفتاح العلوم ، 412 .
[19] – ينظر الإيضاح للقزويني ، 1 : 310 – 311 .
[20] – ينظر أسرار البلاغة ، 27 .
[21] – دلائل الإعجاز ، 429 – 430 .
[22] – الطراز للعلوي ، 2 : 6 .
[23] – نفسه ، 1 : 190 .
[24] – نفسه ، 1 : 192 .
[25] – نفسه ، 2 : 4 .
[26] – ينظر : الطراز للعلوي ، 1 : 190 .
[27] – جوهر الكنز للحلبي ، 101 .

[28] – البرهان في علوم القرآن ، 2 : 301 .
[29] – شرح عقود الجمان ، 104 .
[30] – معترك الأقران للسيوطي ، 201 .
[31] – نفسه ، 201 .
[32] – ينظر دلائل الاعجاز ، 262 و 263 .
[33] – المثل السائر ، 3 : 54 – 55 .
[34] – الطراز للعلوي ، 1 : 192 .
[35] – معترك الأقران للسيوطي ، 201 .
[36] – ينظر في ذلك : دلائل الإعجاز ، 70 ، معترك الأقران للسيوطي ، 214 – 215 ، البرهان في علوم القرآن ، 2 : 300 ، المصباح 156 ، الإيضاح للقزويني ، 1 : 310 – 311 ، الطراز للعلوي ، 1 : 156 ، 205 ، وغيرهم .
[37] – دلائل الإعجاز ، 262 وما بعدها .
[38] – ينظر الطراز للعلوي ، 1 : 137 .
[39] – نفسه ، 1 : 156 .
[40] – نفسه ، 3 : 116 .
[41] – نفسه ، 2 : 4 .
[42] – معترك الأقران للسيوطي ، 200 .
[43] – شرح عقود الجمان ، 104 وينظر معترك الأقران ، 214 .
[44] – جوهر الكنز للحلبي ، 60 .
[45] – دلائل الإعجاز ، 481 .
[46] – الطراز للعلوي ، 1 : 97 .
[47] – نفسه ، 3 : 180 .
[48] – شرح عقود الجمان ، 77 .
[49] – سورة النجم ، الآية 54 .
[50] – سورة طه ، الآية 78 .
[51] – الطراز للعلوي ، 2 : 45 .
[52] – نفسه ، 1 : 21 .
[53] – نفسه ، 1 : 161 – 163 .
[54] – سورة الحجر ، الآية 94 .
[55] – سورة الأحزاب ، الآية 46 .
[56] – الطراز للعلوي ، 2 : 6 .
[57] – نفسه ، 1 : 107 – 109 .
[58] – ينظر في ذلك دلائل الإعجاز ، 70 ومفتاح العلوم ، 414 ونهاية الإيجاز ، 42 والمثل السائر ، 1 : 88 والإيضاح للقزويني ، 1 : 310 والجامع الكبير ، 2 : 83 وشرح عقود الجمان ، 104 ومعترك الأقران ، 214 والمصباح ، 156 والإيضاح ، 1 : 310 والطراز ، 1 : 156 .
[59] – ينظر مفتاح العلوم ، 412 .
[60] – دلائل الإعجاز ، 462 .
[61] – أسرار البلاغة : 29 .
[62] – ينظر الإيضاح للقزويني ، 1 : 202 .
[63] – معترك الأقران للسيوطي ، 214 ، وينظر شرح عقود الجمان ، 104 .
[64] – مفتاح العلوم ، 331 .
[65] – نفسه ، 413 .
[66] – المثل السائر ، 3 : 54 – 55 .
[67] – ينظر الطراز للعلوي ، 1 : 192 .
[68] – نفسه ، 2 : 6 .
[69] – دلائل الإعجاز ، 74 .

[70] – أسرار البلاغة : 240 – 241 .
[71] – ينظر شرح المعلقات السبع للزوزني ، 159 ، وديوان لبيد بن ربيعة العامري ، 114 .
[72] – ينظر : أسرار البلاغة : 44 – 47 .
[73] – ينظر نفسه ، 45 .
[74] – ينظر : نفسه: 59 – 66 .
[75] – ينظر : مفتاح العلوم ، 373 .
[76] – الإيضاح للقزويني ، 1 : 282 .
[77] – الجامع الكبير ، ابن الأثير ، 2 : 84 .
[78] – شرح عقود الجمان ، 104 .
[79] – معترك الأقران للسيوطي ، 212 .
[80] – شرح عقود الجمان ، 100 .
[81] – معترك الأقران للسيوطي ، 214 – 215 .
[82] – محاسن النظم والنثر لأبي هلال العسكري ، 5 .
[83] – ينظر : أسرار البلاغة : 306 .
[84] – نفسه: 240 – 241 .
[85] – ينظر نفسه ، 282 .
[86] – نفسه: 42 – 43 .
[87] – دلائل الإعجاز ، 71 .
[88] – نفسه ، 72 – 73 .
[89] – نفسه ، 79 .
[90] – نفسه ، 99 .
[91] – الخصائص ، 2 : 473 – 474 .
[92] – ينظر المثل السائر ، 2 : 71 .
[93] – نفسه ،1: 88 – 89 .
[94] – الطراز للعلوي ، 1 : 156 .
[95] – نفسه ، 1 : 45 .
[96] – سورة الزخرف ، 4 .
[97] – سورة الاسراء ، 24 .
[98] – سورة القمر ، 12 .
[99] – معترك الأقران للسيوطي ، 208 – 209 .
[100] – النكت في إعجاز القران للرماني ، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القران ، 86 .
[101] – سورة الحجر، 94 .
[102] – النكت في إعجاز القران ، 87 .
[103] – ينظر : محاسن النظم والنثر لأبي هلال العسكري ، 5 .
[104] – دلائل الإعجاز ، 432 .
[105] – أسرار البلاغة : 240 – 241 .
[106] – نفسه: 242 – 243 .
[107] – دلائل الإعجاز ، 71 .
[108] – نفسه ، 72 – 73 .
[109] – نفسه ، 262 .
[110] – أسرار البلاغة : 59 .
[111] – نفسه: 62 – 63 .
[112] – نفسه: 65 – 66 .
[113] – دلائل الإعجاز ، 70 .
[114] – نفسه ، 74 .

[115] – أسرار البلاغة : 306 .
[116] – دلائل الإعجاز ، 450.
[117] – نفسه ، 537 – 538 .
[118] – مفتاح العلوم ، 362 – 364 .
[119] – نفسه ، 412– 415 .
[120] – نفسه ، 387 – 388 .
[121] – ينظر : الإيضاح للقزويني ، 1 : 310 .
[122] – نفسه ، 1 : 282 .
[123] – نفسه ، 1 : 267 – 268 .
[124] – ينظر : مختصر المعاني للتفتازاني ، 211 .
[125] – الطراز للعلوي ، 1 : 107 – 109 ، وينظر مختصر المعاني للتفتازاني ، 1 : 128 .
[126] – الطراز للعلوي ، 1 : 156 .
[127] – نفسه ، 1 : 45 .
[128] – نفسه ، 1 : 43 .
[129] – نفسه ، 3 : 180 .
[130] – الطراز للعلوي ، 1 : 46 .
[131] – نفسه ، 3 : 192 .
[132] – جوهر الكنز للحلبي ، 55 .
[133] – نفسه ، 60 .
[134] – شرح عقود الجمان ، 104 وينظر معترك الأقران ، 212.
[135] – معترك الأقران للسيوطي ، 214 – 215 .
[136] – نفسه ، 208 – 209 .
[137] – شرح عقود الجمان ، 100 .

المصادر والمراجع

1. **القرآن الكريم**
2. أدب الكاتب ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، شرح وتقديم علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1988 .
3. أسرار البلاغة ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، قراءة وتعليق أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، د . ط ، د . ت .
4. الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع ، جلال الدين محمد بن عبد الحمن الخطيب القزويني ، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط1 ، 2003.
5. البديع ، عبد الله بن المعتز ، اعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس اغناطيوس كراتشقوفسكي ، لينينغراد ، د . ط ، د . ت .
6. البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفض إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، د . ط ، د . ت .
7. بيان إعجاز القران لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ، والنكت في إعجاز القران للرماني ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القران ، تحقيق وتعليق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ، مصر ، 1976 .
8. البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط7 ، 1998 .

9. التلخيص في علوم البلاغة ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب ، ضبط وشرح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الفكر العربي ، د . ط ، د . ت .
10. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور، ضياء الدين بن الأثير الجزري، تحقيق وتعليق، مصطفى جواد وجميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1956.
11. جوهر الكنز تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة ، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي ، تحقيق محمد زغلول سلام ، منشأة المعارف الإسلامية ، د . ط ، د . ت .
12. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2، 1952 .
13. دلائل الإعجاز ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، قراءة وتعليق أبو فهر محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، د . ط ، 1984 .
14. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 2004 .
15. سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1 ، 1982 .
16. شرح المعلقات السبع ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني ، تقديم عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ط2 ، 2004 .
17. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، دار الفكر ، بيروت لبنان ، د . ط ، د . ت .
18. الطراز ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 2002 .
19. الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن قيم الجوزية ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة ، مصر ط1 ، 1327ه .
20. كتاب الصناعتين الشعر والنثر ، أبو هلال العسكري ، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط1 ، 1952 .
21. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د . ط ، د . ت .
22. محاسن النظم والنثر أو الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري ، مصر ، د . ط ، 1916.
23. مختصر المعاني ، سعد الدين التفتازاني ، دار الفكر ، القاهرة ، ط1 ، 1411ه .
24. المصباح في المعاني والبيان والبديع ، بدر الدين بن مالك المعروف بابن الناظم ، تحقيق وشرح حسني عبد الجليل يوسف ، مكتبة الاداب ، القاهرة ، ط1 ، 1989 .
25. مطول على التلخيص ، سعد الدين التفتازاني ، مطبعة أحمد كامل ، 1330ه .
26. معترك الأقران في إعجاز القران ، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي ، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1988 .
27. مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي ، تحقيق أكرم عثمان يوسف ، مطبعة دار الرسالة ، بغداد ، ط1 ، 1981 .
28. منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، أبو الحسن حازم القرطاجني ، تحقيق وتقديم محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ، د . ط ، 1986 .
29. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 2004 .